

# نماذج من كتب الفتاوى الموثوق بها

وهكذا -أيضا- غيره من العلماء الذين كان لهم فتاوى مطبوعة موجودة، كـمجموع الفتاوى الكبير؛ الذي لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ويبلغ خمسة وثلاثين مجلدا كلها من فتاواه؛ في مسائل كثيرة؛ منها ما يتوسع فيه، ومنها ما يختصر فيه، ومنها ما يكون مجلدا، ومنها ما يكون في غاية الصغر. وهكذا -أيضا- فتاوى العلماء قبله، موجودة فتاوى الإمام النووي وفتاوى ابن حجر المكي وغيرهم، وكذلك -أيضا- فتاوى أئمة الدعوة، في الكتاب المطبوع الذي يسمى ( الدرر السنية في الفتاوى التجديدية ) الذي رتب بعض العلماء المعاصرين -رحمهم الله تعالى- وأثابهم على ما اجتهدوا فيه. وهكذا أيضا فتاوى مشائخنا كالشيخ محمد بن إبراهيم -رحمه الله؛ طبعت -أيضا- فتاواه. وكذلك الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله؛ طبع له -أيضا- فتاوى. وكذلك الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله طبع أيضا له فتاوى، فمن الله -تعالى- على الأمة بهذه الفتاوى التي تسيرت؛ فلا حاجة إلى أن تنبع أقوال أولئك الشذاذ الذين يتقولون، والذين يتخرون في دين الله، ولو كانوا ذوي شهرة وذوي مكانة، ولكنهم لما لم يكونوا من أهل الورع، ومن أهل العلم بالدليل؛ بل يخالفون الأدلة، ويقولون على الله غير علم، أو يفتون الناس بما يناسب حالتهم، فلا يجوز أن تتبعهم وترك العلماء، أو تترك الأدلة. الفتاوى التي أشرنا إليها كنموذج فيما يتعلق بالأحكام، وأما التي تتعلق بالعقائد فهي كثيرة، كالذين يبيحون شرب الخمر إلى القبور، أو يبيحون مثلا دعاء الأموات، والتوسل بهم؛ بأن يقول مثلا: يا ربنا، واتبعوا سنة نبيك، صلى الله عليه وسلم، أو بحق فلان عليك، أو ما أشبه ذلك، أو الذين يشدون الحلف بالمخلوق، أو ما أشبهه. أو ما أشبهه. لا شك أن مثل هؤلاء -أيضا- ممن يتسرعون في القول على الله -تعالى- بغير علم. وهكذا -أيضا- أهل الزلات وما أكثر زلاتهم، وما أكثر مخالفتهم، فلا يلتفت إلى أقوالهم، ولا يلتفت إلى فتاواهم التي هي تصادم الأدلة، وبالأخص الأدلة العقدية؛ فإن -مثلا- المعطلة الذين يعطلون أسماء الله -تعالى- عن معانيها كثيرين، فيدعون أن الصواب في جانبهم، وكذلك -أيضا- المتصوفة الذين يبيحون دعاء الأموات والأولياء، والذين يفضلون الولي على الأنبياء، والذين يبيحون لأوليائهم وساداتهم الخروج عن الشريعة، ويبيحون لهم ترك العبادات ويسقطونها عن من بلغ منهم رتبة يدعوون أن من وصل إليها فإنها تسقط عنه التكليف، وما أكثر زلات مثل هؤلاء. فهل نقول: إن هذا عالم جليل من الذين نصبوا أنفسهم للفتوى، ولو كان مثلا صوفيا، ولو كان معتزليا، ولو كان أشعريا، ولو كان جهيميا، ولو كان مبتدعا أي بدعة يكون فيها؟ احذروا من أن تتبعوا مثل هؤلاء ولو كانوا فصحاء، ولو كانوا بلغاء، ولو كان لهم مؤلفات، ولو كان لهم مكانة وشهرة، ولو كان لهم مكان في إذاعة أو في الإنترنت أو غيره. نقول: اعملوا بالصواب واتبعوه؛ حتى تكونوا من أهله الذين تمسكوا به؛ وعضوا عليه بالنواجذ، واتبعوا سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- التي ترك أمته عليها؛ فقد ثبت أنه قال: { تركتم على مثل البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك } . وفي الحديث الآخر أنه قال: { عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي. تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة } فلا تتبعوا هذه البدع وهذه المحدثات، وكذلك -أيضا- لا تتبعوا هذه الزلات وهذه الأخطاء التي يقول بها من يسمي نفسه عالما، أو يسمي نفسه مفتيا، أو يوصفه أهل بلده أنه مفتي هذه البلاد، مفتي الدولة الفلانية، أو ما أشبهها، وهو ممن يتقول على الله ويقول في دين الله -تعالى- بما لا يعلم، تنكفي بهذا، ونسأل الله -تعالى- أن ينفذنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، ويرزقنا علما نافعاً وعملاً صالحاً، ونسأل أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، ولا يجعله متصرفا علينا فنضل؛ كما نسأل أن يمكن لنا ديننا الذي ارتضاه لنا، وأن يبدلنا بعد الخوف أمنا، وبعد الذل عزرا، وبعد القلة كثرة؛ كما نسأل أن ينصر دينه، ويعلي كلمته، ويصلح أحوال المسلمين، ويصلح أئمتهم وولاة أمورهم ويعلمهم هداية مهتدين؛ يقولون بالحق وهو يعدلون، والله -تعالى- أعلم، وصلى الله وسلم على محمد وآلته. الأستلة س: أحسن إليك يا شيخ، سائل يسأل يقول: هل يجوز للمسلم تنبيه الناس وتحذيرهم من زلة عالم؛ أفنى بقوتى تبيين خطؤها؟ يجب ذلك، إذا عرفنا أن العالم الفلاني قد أخطأ في كذا؛ فإن علينا أن ننبه الناس ونقول: إن هذه زلة عالم، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: { احذروا زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن، فقالوا: كيف تعرف زلة العالم؟ فقال: التي تستغربونها } . يقال: كيف هذا؟ وأين هذه؟ وكيف صدرت هذه؟ فالعامة بما فطروهم الله -تعالى- عليه يستغربون بعض هذه المسائل التي ما عهدوها ولا عرفوها، ولكن لما جاءهم هذا الوافد الخبيث؛ الذي هو الغرب والكفار ونحوهم، فنشروا عندهم هذه العادات السيئة؛ صارت تلك العادات السيئة مألوقة، وصارت محبوبة فقال: أو أفنى هؤلاء بمشابهتهم، بالثبته بهم وأهمهم على الحق، فالعوام بفطروهم يستنكرون زلة العالم؛ فمن عرف أنها زلة وجب عليه أن ينبه عليها. س: هذا سائل يسأل يقول: ما ضابط التيسير، نسع من بعض الفقهاء ضرورة التيسير على الناس؟ التيسير الذي لا يخالف الدليل؛ إذا كان عرض لك أمران فإنك إذا كانا سواء في الحكم تتبع أسبهرهما، ولا تتصد على نفسك؛ فمثلا: الفطر للمريض؛ إذا كان أسهل عليه الفطر، ويشق عليه الصيام فعليه برخصة الله لقوله: { عليكم برخصة الله التي رخص لكم } . وكذلك -أيضا- رخص السفر، إذا كان هناك مشقة فالله -تعالى- رخص فيها، وقال: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ } فالمراد بالتسهيل الذي لا يخالف الدليل، فأما أن تقول مثلا: نفيهم بشرب الخمر؛ لأنها أسهل عليهم أسهل حتى لا تنفرهم. نفيهم مثلا بشرب الدخان؛ لأنهم ألقوا ذلك؛ حتى لا ينفرون، فهذا لا يكون تسهيفا. س: إخوان في مركز دعوة الجاليات يدعونكم للتبرع لصالح محو، وكذلك تعليم الإخوان ... خيريا أيضا يدعونكم للتبرع -أيضا- لإقامة دار خيرية للنساء وبنائها فيهيبن بكم التبرع والمساهمة. هذه مشاريع خيرية يعود نفعها على المسلمين، من ساهم فيها احتسب الأجر ولو بشيء قليل؛ وذلك لأن نفعها ظاهر في دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، وفي تعليم الجهال من الوافدين ومن الجاليات، وكذلك -أيضا- في تعليم النساء؛ سواء كن وطينيات أو وافدات ما نفيهن، فمن ساهم في ذلك بقليل أو كثير فأجره على الله -تعالى- والله -تعالى- يقول: { مَنْ ذَا الَّذِي يَرْفُضُ الْفَرَسَ حَسَنًا حَسَنًا قَبِيحًا قَبِيحًا وَاللَّهُ أَضَعَفًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ } . س: تقول: نسع من أن بعض المغنيين قام بغناء بعض السور القرآنية فما حكم ذلك؟ مثال ذلك أن من يسمي الرويشد من الدولة الكويتية وأنه تعنى بالفتحة الكتاب على طيل. أخذ يقرأ آيات منها، ولحقها وجعلها في غناء، وبصر بالطليل، فصدرت فتاوى من بعض العلماء على أن هذا استهزاء بآيات الله، واستهزاء بكلامه؛ حيث جعله بمنزلة الغناء الذي يستعمل للتطريب، للطرب؛ مع أن القرآن كله إنما هو للهداية وللتعليم. فلا شك أن هذا يعتبر سخرية بآيات الله وبكلامه، فإن كان على هذه العقيدة أنه يعتقد جواز ذلك فعنود بالله منه ويعتبر مرتدا، وإن كان له تأويل فأمره إلى الله. س: هذا سائل يسأل عن معاملة في البنوك وهي المرابحة الأمر بالشراء فما حكم ذلك؟ هل يجوز أم لا؟ إذا كان قصده مثلا أن البنوك يشترون سلعا، ثم يبيعونها بربح مقابل الأجل كأن يشتري سيارة مثلا بثمانين ألفا ويبيعها أجالا بمائة ألف أفساطا بعدما يملكونها وتدخل في ملكهم فلا بأس بذلك، وأما إذا كان يقصد المساهمة معهم، وأن يعطى جزءا من أرباحهم لا شك أنهم يخلطون تلك الأموال بأموالهم، ويتعاملون بالمعاملات الربوية فلا يجوز المساهمة معهم. س: ... يا شيخ إنه يريد سلعة من السلع ولا مانع عنده فيأتي إلى البنك بأمره بالشراء. انتبه مثلا بالسيارة، يقول: أنا عندي سيارة وما عندي ثمن، وأريد سيارة ببنك؛ اشتري لي سيارة، فيقول البنك: اختر أية سيارة. فتقول: تعجبني السيارة التي في المعرض الفلاني، فيتصلون بالمعرض ويقولون: اجز لنا السيارة رقم كذا وكذا وأخرنا بثمنها، ثم يرسلون واحدا من مندوبيهم يسلم ثمن السيارة، ويغير مكانها، ثم تأتي إليهم ويقولون: السيارة قد دخلت في ملكنا، فهي لنا اشتريتها بثمانين بيبك أفساطا بمائة، وهكذا غيرها من السلع. س: وسائل يقول: لدي أخت متروجة، ولكنها لا تصلي ولا زوجها، وقد نصحتها جميعا، وبذلت كل ما في وسعي من هدايا وتقرب لهم، ولكنهم أصبحوا بكرهون نصحتي، وبكرهوني، وحياتهم كلها لعب ولهو، وأنا أخاف على نفسي وأولادي من التأثير بهم فهل أهرجهم أم ماذا أفعل أفتونا ماجورين؟ أو: عليك أن تستمر في النصيحة ثم بعد ذلك تذهب بأمر الزوج إلى الهيئة لعلمهم أن يعاقبوه بما يردعه، فعندهم صلاحية في العقوبات، حبس أو جلد أو تنكيل أو ما أشبه ذلك، ثم بعد ذلك إذا لم يتأثر ولم تُجد فيه هذه كلها لك أن تنتزع منه أختك؛ لأنه لا يحل بقاؤها عنده ولو كانت على عقيدته أو على عمله. عليك أن تشتكي إلى المحكمة؛ والمحكمة يفرقون بينهما، ثم بعد ذلك إذا صارت أختك تحت ولايتك أن تنتزعها من هذا الفاسق؛ عند ذلك تؤذيها بما تتأذى به ولو بضرها، ولو بحبسها، ولو بجلدها الذي تردع به، وإذا لم تقدر أو لم يوافق على ذلك القضاة ففي هذه الحال تهجرها وتقاطعها وتقطع صلتها أنت وأهلك. س: يقول: أعمل في شركة تتبع الذهب بأجل فهل يجوز ذلك؟ لا يجوز؛ إلا إذا بيع بعروض، الذهب لا يباع بالفتوى إلا إذا بيع، يعني بالدرهم، وأما بيعه بغير الفتوى فجوز إذا باع الذهب مثلا بأكياس من الأرز، أو بكراتين من الصابون مثلا يجوز ذلك ولو يعني بالأجل، كأن يقول: هذا الذهب أبيعك مثلا بخمسين كرتون من الصابون بعد ستة أشهر، أو بعشرين ثوبا من القماش الفلاني؛ تأتينا بها بعد خمسة أشهر أو بعد سنة؛ يجوز ذلك، وأما أن تقول: بعشرين ألفا مؤجلة أو بخمسين ألفا لمدة سنة فهذا لا يجوز. س: أكثر من سائل يسأل يقول: هل يجوز القصر للمسافر بين الجذيم والدمام هل يجوز له ذلك؟ إذا كان الذي يذهب لا يرجع إلا بعد يوم ونصف أو يومين أو أكثر فله القصر، وأما الذي يرجع في يومه فلا يجوز له القصر؛ حتى لو وصل إلى الرياض ورجع في يومه لا يعتبر مسافرا ولا يحق له القصر؛ إنما القصر إذا طالت المدة لا طول المسافات، نعم. س: وسائل يسأل يقول: ما هو الدليل على أنه من أخذ بالفتوى الأيسر يأم؟ نحن لا نقول: لا تأخذوا بالفتوى الأيسر لكن نقول: لا تأخذوا بفتوى الخطأ؛ المخطف للمخالف للدليل، ولو أنه يدعي أنه يسهل على الناس نقول: إن حكم الله قديم فلا يجوز أن تأخذوا بحكم جاء في فتوى تعرفون أنها خطأ، ولكن إذا كان هناك قول باليسر والسهولة فلا مانع. نقول مثلا: إذا كان الإنسان يفتي بالتسهيل في أمر السفر الذي يبع مشقة فإنه يتبع الأسهل منه، وأخر يشدد، أو مثلا آخر يشدد في أمر الحج؛ فيفرض على الحاج أن يكون متمتعا، وأخر يتساهل ويقول: يجوز الأفراد فنقول: اختر ما هو الأسهل. كذلك -أيضا- آخر يشدد ويقول: لا بد للعمرة من وداع، وأخر يتساهل ويقول: إذا انشغل فلا وداع، فتأخذ مثلا بالأسهل والأيسر عليك، وكذلك إذا لم يصادم الاجتهاد لم يصادم نضا أو دليلا طاهرا نعم. س: وهذا السائل يقول إذا كان الرجل كبيرا في السن فهو لا يصلي ولا يصوم وهو قادر على الذهاب إلى المسجد، وله أولاد فما حكم وجود الزوجة على ذمته، وإذا طلقها هل يجوز أن يعيشوا في بيت واحد؛ حتى لا يفترق أولادهم؟ لا يجوز إقراره على ذلك يرفع بأمره ويعاقب حتى يصلي، فإن ترك الصلاة يعتبر كفرا، فإذا كانت امرأته تصلي فلا يحل لها أن تبقى في ذمته؛ بل تطلب فراقه إذا أسبوا من استقامته. كذلك -أيضا- أولاده لا يحل لهم البقاء عنده على هذه الحال بل يفارقونه، وعليهم مع ذلك وقيلته نصحه، وتوجيهه ورشادته، والله يهدي من يشاء. س: وهذا يسأل يقول: حججت ومعني زوجتي، وأثناء الطواف؛ طواف الوداع انتقض وضوءها وأكملت الطواف، وصلت صلاة العشاء بل وضوء، ولكن بعد مدة أعادت الصلاة. فما حكم فعلها وما عليها؟ لا شك أن الطواف تشترط فيه الطهارة، كما أنها تشترط في الصلاة، ولكن كان بعض المشايخ إذا وقع في مثل هذه المسائل يفتون بالقول الثاني فيه أنه لا يعاد الطواف إذا طاف بغير طهارة، وحيث إنه طالت المدة وأنه حصل ما حصل، ولا بد أنه حصل جماع إذا طالت المدة؛ فلعله يتساهل في ذلك. يؤخذ بالقول الثاني الذي فيه أنها لا تعاد لعذرهم بالجهل وما أشبهه. س: وهذا يقول: إنه حلف بالطلاق على ولده لا يدخل البيت إلا أنه دخل، فقلت له: قد سمعت مثل ذلك في إذاعة القرآن من أحد العلماء أنها طفلة واحدة إذا كانت نيتك ... بذلك ... أو كفارة يمين إن كنت نأويا الحلف، فهل هذا افتراء على الله؟ صحیح إن شاء الله. هذا التفصيل لا بد منه وهذه من المسائل التي يسلك فيها التسهيل على الناس، فإن شئنا الشيخ ابن باز -رحمه الله- كان يفتي بأن من نوى الحلف أنها لا يقع طلاق وإنما تكون يمينا، فإذا قال: علمي الطلاق ما يدخل بيبي هذا الرجل أو هذا الولد؛ ما يريد الطلاق ولكن يريد منه فيعتبر هذا يمينا مكفرة، فإذا دخل الولد فعليه كفارة يمين؛ إطعام عشرة مساكين، وإن كان هناك مشايخ وعلماء متقدمون يوقعون الطلاق، ولكن الأسهل والأيسر في هذا أن يسهل على الناس، وأن تجعل يمينا مكفرة. س: وهذا سائل يسأل يقول: سمعت من أحدهم أو من أحد الأئمة أنه يقول: لا يجوز القول في الركوع سبحان ربي العظيم مع ..؟ هذا خطأ، لا شك أنه يجوز، السنة أنه يقول: سبحان ربي العظيم. ويكرر ذلك إما أن يكون ثلاثا أو إلى أحد عشر، وأيضا قد ورد أيضا أنه يقول: سبحان ربي العظيم، وأنه يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وسبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم أغفر لي، فكل ذلك من السنة، ولا مانع من أن يجمع بين ذلك كله أو يزيد عليه؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم حدث وقال: { أما الركوع فعظموا فيه الرب } فكل ذلك من التعظيم، نعم. س: يقول: هل يجوز شراء البيوت التي عليها قرض ... حيث تنازل صاحب القرض الأول؟ يجوز إذا تمت الشروط ووافق البنك؛ البنك يبيع ذلك إذا مضى على القرض سستان، يبيع أن صاحبه يبيع القفار وأن المشتري يسدد الأقساط. أحسن الله إليك يا شيخ. شكر الله لفصيلة الشيخ على ما قدمه، أسأل الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناته، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.